تقرير لمكتب الإحصائيات الأوربية يعتبرهم الأكثر عرضة للفقر

أكثر من 40 % من المهاجرين المغاربة بإسبانيا يعانون من البطالة

■ أخبار اليوم ■

تدهورت القدرة الشرائية للمهاجرين المغاربة في أوروبا بنسبة 24 في المائة مقارنة مع قدرة الأوروبيين، حسب التقرير الأخير لمكتب الإحصائيات الأوروبية، مما يجعلهم أكثر عرضة للفقر. ولعل أبرز مظاهر هذا الوضع المتردي ما تعيشه الجالية المغربية في إسبانيا منذ شهور بعد أن تفاقمت وضعيتهم الاقتصادية والاجتماعية في سياق اعتراف الحكومة بأن مدريد تواجه بطالة تتزايد بوتيرة سريعة، وخاصة في صفوف المهاجرين المغاربة، والذين سبق لحكومة الاشتراكي خوصي لويس ثباتيرو أن عرضت عليهم الاستفادة من «منحة البطالة» إذا قرروا العودة إلى بلادهم. وجاء العرض على خلفية الأزمة والركود الاقتصادي الذي تعاني منه إسبانيا منذ2009.

وحسب تقرير اللجنة الفنية للتوظيف، التابعة لوزارة الشغل والضمان الاجتماعي، فقد تجاوز عدد المهاجرين المغاربة الباحثين عن عمل في نهاية مارس الماضي 380ألف مهاجر مغربي مسجلين رسمياً في مكاتب العمل الإسبانية، وأن 28 في المائة من عدد طالبي الشغل الجدد من المهاجرين المغاربة في الثلاثة أشهر الأولى من سنة 2012. وهذه الأرقام المهولة اعتبرها التقرير «التداعيات الأولى» للإجراءات التقشفية التي اتخذتها حكومة ماريانو راخوي اليمينية والاقتطاعات التي شهدتها ميزانية الحكومات المحلية، وخاصة في مجال التشغيل والمساعدات الاقتصادية والاجتماعية.

وحسب عدة تقارير أنجزتها وزارة الداخلية الإسبانية فإن أكثر من 40 في المائة من المهاجرين المغاربة في إسبانيا يعيشون وضعية البطالة فيما ترتفع النسبة إلى أكثر من 60 في المائة في صفوف أبناء الجيل الثالث الذين تقل أعمارهم عن 25سنة..

مهاجرين مغاربة

خرق لقوانين الهجرة

وحتى فرنسا التي انخرطت في سياسة تقنينية للهجرة الأجنبية، وخاصة الهجرة المغاربية، فقد أصبحت تمنع المهاجرين المغاربة المقيمين بطريقة قانونية في إسبانيا والعاطلين عن العمل من دخول التراب الفرنسي قصد البحث عن عمل مؤقت أو موسمي. فمنذ نهاية شهر دجنبر الماضي، بدأ عدد كبير من المهاجرين المغاربة المقيمين بإسبانيا، وأيضا مهاجرون أجانب، يعبرون الحدود الفرنسية من أجل البحث عن عمل في قطاعي الفلاحة والعقار. وفي الكثير من الأحيان، كانت سلطات الحدود الفرنسية تشترط عليهم لدخول فرنسا للعمل اجتياز مباراة في اللغة الفرنسية. ويتناقض هذا الإجراء مع مقتضيات القوانين الأوربية لسنة 2004 التي تنص على السماح لكل حاصل على وثائق الإقامة من إحدى دول الاتحاد الأوربي البحث والحصول عن عمل في دولة من دول الاتحاد الأوربي.

إلغاء برامج الإدماج

من تبعات سياسة التقشف، التي دشنت بها حكومة راخوي ولايتها الحكومية، إلغاء كل برامج إدماج المهاجرين الأجانب والذين يعتبر المغاربة أكبر المستفيدين من خدماتها. ولأسباب تتعلق بإكراهات الميزانية تم إلغاء صندوق إدماج واستقبال وتعليم المهاجرين من ميزانية الحكومة، ومن ميزانية الحكومات المحلية. وهكذا اختفت أكثر من 67 مليون أورو من ميزانية 2012 المصادق عليها في بداية أبريل، ومن شأن هذا الإجراء أن يحرم عشرات الآلاف من المهاجرين المغاربة من التعويض عن البطالة ومن المساعدات الاجتماعية. أيضا، كشفت إحصائيات وزارة الشغل والضمان الاجتماعي الإسبانية أن المهاجرين الأجانب المسجلين في الضمان الاجتماعي شهد انخفاضا بنسبة تفوق 3 في المائة مقارنة مع شهر يناير، فيما كشفت نفس الإحصائيات أن المهاجرين المغاربة يشكلون الجالية الأجنبية الأولى في إسبانيا من خارج بلدان الاتحاد الأوربي المسجلين في صندوق الضمان الاجتماعي بما يفوق 200 ألف شخص. ويكشف هذا الرقم عن الوتيرة التراجعية للمهاجرين المغاربة داخل سوق الشغل الإسباني بعد أن كان عدد المسجلين منهم يتجاوز في نهاية2011 أكثر من 370 ألف شخص.

ملاذات جديدة

بعد «الأولدورادو» الأوربي، بدأت الهجرة المغربية تغزو «إولدورادو» الهجرة في أمريكا الشمالية. فقد كشفت دراسة أنجزتها مؤسسة» بيو» الأمريكية حول الهجرة الدولية والانتماء الديني أن المهاجرين المغاربة يحتلون المرتبة السابعة ضمن قائمة الدول الأكثر تصديرا للمهاجرين المسلمين نحو الولايات المتحدة الأمريكية بعد فلسطين وباكستان وبنغلاديش والهند وأفغانستان وتركيا. وأوضحت الدراسة أن المهاجرين المغاربة أصبحت لديهم وجهات متعددة ومتنوعة وبعيدة. أيضا، أوضحت الحصيلة الديمغرافية لمعهد الإحصاء بالكيبك في كندا أن المغاربة يتصدرون قائمة المهاجرين الجدد في كندا برسم السنتين 2010و2011، وأن مدينة كيبك استقبلت 54 ألف مهاجر أجنبي ينحدرون من أزيد من 130 دولة، وأن المغاربة يمثلون 5.10 في المائة من هؤلاء المهاجرين الجدد متقدمين على الجزائريين والفرنسيين. ويمكن أن يفتح قانون الهجرة الكندي الجديد إمكانيات كبيرة للهجرة المغربية، لاسيما وأن الحكومة الكندية تسعى إلى جلب 250 ألف مهاجر جديد سنويا في سياق تقديراتها الرسمية لضمان نموها الاقتصادي، والرفع من عدد السكان إلى حوالي 34 مليون نسمة في العشر سنوات المقبلة.